الأمم المتحدة

A/RES/68/199

Distr.: General
15 January 2014

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون
البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/68/436/Add.1*)]

٦٨/١٩٩ – التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٦/١٧٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٣٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/١٩٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٣/٢٠٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٦/١٨٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٧/١٩٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية،

وإذ تلاحظ قراراتها ٥٩/٢٢١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٤/١٨٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] وإلى الوثيقتين الختاميتين للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)] ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[(٣)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

13-45137 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لعام ٢٠٠٥[٤] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٦]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٧]،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وإلى وثيقتيه الختاميتين[٨]،

وإذ تشير أيضا إلى الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وإلى وثيقتيه الختاميتين[٩]،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ووثيقته الختامية، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[١٠]،

وإذ تعيد تأكيد أهمية تعددية الأطراف في النظام التجاري العالمي والالتزام بإقامة نظام تجاري عالمي منصف متعدد الأطراف يرتكز على قواعد ويكون منفتحا وغير قائم على التمييز ويساهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل في جميع القطاعات، وإذ تشدد على ضرورة أن تسهم الترتيبات التجارية الثنائية والإقليمية في تحقيق أهداف النظام التجاري المتعدد الأطراف وأن تكون مكملة لتلك الأهداف،

وإذ تكرر التأكيد على أن الشواغل الإنمائية تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة الدوحة للتنمية التي تضع احتياجات ومصالح جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في صميم برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية[١١]،

---

(٤) القرار ١/٦٠.

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٦) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٧) القرار ١/٦٥.

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصلان الأول والثاني.

(٩) انظر TD/500 و Add.1 و 2.

(١٠) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(١١) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد أن الزراعة تظل قطاعا رئيسيا أساسيا للبلدان النامية، وإذ تلاحظ أهمية العمل من أجل القضاء على السياسات الحمائية بجميع أشكالها ومن أجل الالتزام بإجراء مفاوضات شاملة تهدف إلى زيادة فرص الوصول إلى الأسواق وتخفيض كبير في أشكال الدعم الوطني التي تخل بالتجارة والقضاء في الوقت نفسه على جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، حسب التكليف الوارد في برنامج عمل الدوحة وفي الإطار الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥،

وإذ تشير إلى قرار مراكش الوزاري المتعلق بالتدابير المتصلة بما قد يترتب من آثار سلبية على برنامج الإصلاح في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية،

وإذ تدرك أهمية وضع سياسات وتشريعات للمنافسة من أجل تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية على الصعيد الدولي،

وإذ تعرب عن بالغ القلق مما تخلفه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من آثار سلبية مستمرة، بصفة خاصة على التنمية، وإذ تدرك وجود دلائل تشير إلى أن الانتعاش يتخذ مظاهر متقلبة وهشة، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة التي ساعدت على تقليص احتمالات وقوع مخاطر غير متوقعة، وتحسين ظروف الأسواق المالية وعلى استمرار الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر حدوث هبوط، تشمل تقلبا شديدا في الأسواق العالمية وارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب، وارتفاع المديونية في بعض البلدان، واتساع نطاق الضائقات المالية التي تشكل تحديات تعترض سبيل الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي، وتعكس الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم نحو الحفاظ على الطلب على الصعيد العالمي وإعادة توازنه، وإذ تؤكد ضرورة مواصلة الجهود المبذولة لمعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال المؤسسية، ولإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع القيام بتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تلاحظ أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى تقليص قدرة بعض البلدان النامية على تحمل مزيد من الصدمات، على الرغم من أن تلك البلدان مساهم رئيسي في نمو الاقتصاد العالمي، وإذ تشير إلى الالتزامات التي قطعت من أجل دعم التنمية ودعم نمو اقتصادي قوي ومستمر ومتوازن وشامل للجميع، وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعاون جميع الجهات من أجل الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

١ - **تحيط علما** بتقرير مجلس التجارة والتنمية[١٢] وبتقرير الأمين العام[١٣]؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتؤكد من جديد أيضا الدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن يؤديه نظام تجاري عالمي منصف متعدد الأطراف يرتكز على قواعد ويكون منفتحا وغير قائم على التمييز وتحرير التجارة على نحو فعال في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم، بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٣ - **تشدد** على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة تتعارض وقواعد منظمة التجارة العالمية، وتعترف بحق البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من أشكال المرونة بما يتوافق وتعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية؛

٤ - **تعرب عن بالغ قلقها** لعدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وتكرر الدعوة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين من أجل كسر حالة الجمود الراهنة في المفاوضات، وتدعو في هذا الصدد إلى التوصل إلى نتائج متوازنة طموحة شاملة موجهة نحو التنمية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية، بما يتماشى مع ما تقرر بشأن التنمية في إعلان الدوحة الوزاري[١١] وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

٥ - **تسلم** بأهمية قرارات المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بما فيها قرار السماح لأعضاء منظمة التجارة العالمية بمنح معاملة تفضيلية للموردين من أقل البلدان نموا وللخدمات التي تقدمها تلك البلدان؛

٦ - **تقر** بالدور المهم الذي تضطلع به التجارة في كفالة التنمية الاقتصادية المستدامة لأقل البلدان نموا وبضرورة استمرار هيكل التجارة الدولية في دعم الاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا والوفاء بها؛

٧ - **ترحب** بتعيين المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛

---

(١٢) A/68/15 (Part I و Corr.1 و Add.1، و Part II و Corr.1، و Part III و IV).

(١٣) A/68/205.

٨ - **ترحب أيضا** بتعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

٩ - **ترحب كذلك** بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، في بالي، إندونيسيا، أثناء الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتشدد على ضرورة التوصل إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة وذات توجه إنمائي؛

١٠ - **تعيد تأكيد** الالتزامات المعلنة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية فيما يتصل بأقل البلدان نموا[١١]، وتشجع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي تعلن أنها في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات نحو تحقيق الهدف المتمثل في تنفيذ عملية وصول منتجات أقل البلدان نموا جميعها إلى الأسواق في الوقت المناسب وبصورة دائمة دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص، على أن تفعل ذلك، بما يتفق مع إعلان هونغ كونغ الوزاري؛

١١ - **تشدد** على ضرورة تنفيذ الأحكام ذات الصلة من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[١٤] على نحو تام وفعال في الوقت المناسب؛

١٢ - **تعيد تأكيد** قرار مراكش الوزاري المتعلق بالتدابير المتصلة بما قد يترتب من آثار سلبية على برنامج الإصلاح في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

١٣ - **تؤكد** ضرورة إزالة القيود المفروضة على الصادرات من الأغذية وإلغاء الضرائب الباهظة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية، وعدم فرضها في المستقبل؛

١٤ - **تؤكد أيضا** ضرورة زيادة الاستثمارات من جميع المصادر في الزراعة والتنمية الريفية، بطرق منها توفير المساعدة التقنية والمالية، حسب الاقتضاء، لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية بهدف زيادة إنتاجيتها وتحسين هياكلها الأساسية في المجال الزراعي؛

١٥ - **تقر** بالتحديات الخاصة التي قد تواجهها الاقتصادات الصغيرة والضعيفة في الاستفادة الكاملة من النظام التجاري المتعدد الأطراف، على نحو يتناسب مع ظروفها الخاصة، وتشجع في هذا الصدد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية

---

(١٤) مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

المعني بالاقتصادات الصغيرة، حسب التكليف الوارد في إعلان الدوحة الوزاري لعام ٢٠٠١ وإعلان هونغ كونغ الوزاري لعام ٢٠٠٥ الذي يدعم جهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

١٦ - **تؤكد** ضرورة تحديد ووضع استراتيجيات ترمي إلى توسيع نطاق فرص التجارة المتاحة للنساء المنتجات وتيسير المشاركة النشطة للمرأة في هياكل وعمليات صنع القرار التجاري على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، بما يكفل إتاحة فرص متكافئة في الأسواق للمؤسسات التجارية والمزارع المملوكة للنساء والرجال؛

١٧ - **تعيد تأكيد** الالتزام بتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها، وتدعو إلى تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على نحو تام وفعال في الوقت المناسب[١٥]، بما يتفق مع الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي[١٦]؛

١٨ - **تعرب عن القلق** من اتخاذ إجراءات انفرادية لا تتفق وقواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بصادرات جميع البلدان، ولا سيما صادرات البلدان النامية، ويترتب عليها أثر كبير في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية وفي تحقيق البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية ومواصلة تعزيز هذا البعد؛

١٩ - **تلاحظ** إجراء الاستعراض العالمي الرابع المعني بالمعونة التجارية في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، بهدف استعراض التقدم المحرز وتحديد التدابير الإضافية اللازمة لدعم البلدان النامية وأقل البلدان نموا في بناء قدراتها على التوريد والتصدير، وتؤكد ضرورة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمعونة التجارية، مع التركيز بصورة كافية على النتائج والآثار؛

٢٠ - **تسلم** بضرورة تعزيز التجارة بين بلدان الجنوب، وتشير إلى أن زيادة انفتاح الأسواق فيما بين البلدان النامية يمكن أن يكون لها دور إيجابي في حفز التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وتحيط علما في هذا الصدد، في جملة أمور، باختتام الجولة الثالثة للنظام العالمي

---

(١٥) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(١٦) القرار ٢/٦٣.

للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية باعتماد بروتوكول جولة ساو باولو في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛

٢١ - **تكرر تأكيد** أهمية الدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وتدعو المؤتمر إلى مواصلة العمل على زيادة إسهامه في ركائزه الرئيسية الثلاث المتمثلة في بناء توافق الآراء وإجراء البحوث وتحليل السياسات وتقديم المساعدة التقنية، وتهيب بالمجتمع الدولي العمل من أجل تعزيز المؤتمر؛

٢٢ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يواصل، وفقا لولايته، رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي والاتجاهات السائدة في التجارة الدولية من منظور إنمائي، وأن يقوم على وجه الخصوص بتحليل المسائل التي تثير قلق البلدان النامية بزيادة التركيز على وضع الحلول العملية، وأن يقوم بتحليل السياسات، من منظورات عدة منها المنظور الجنساني، وأن يعمل مع جميع الجهات المعنية، وأن يدعم البلدان النامية في بناء قدراتها الإنتاجية الوطنية وقدراتها التنافسية على الصعيد الدولي، بطرق منها تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية؛

٢٣ - **تنوه** بدور الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين عن تنفيذ هذا القرار وعن تطورات النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك ما لها من تأثير في المرأة والرجل، في إطار البند الفرعي المعنون ''التجارة الدولية والتنمية'' من البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''؛

٢٥ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

الجلسة العامة ٧١
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣